

Distr.: General
21 January 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

٢٤ شباط/فبراير - ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

منظور نقدي بشأن النظم الغذائية والأزمات الغذائية ومستقبل الحق في الغذاء

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء*

موجز

يوافق هذا التقرير لحماية ولاية المقررة الخاصة ويشكّل آخر تقرير منها يُعرض على مجلس حقوق الإنسان بصفتها الرسمية. وعلى مدار السنوات الست الماضية، اكتسبت السيدة هلال إلفير رؤية نافذة فريدة بشأن الوضع العالمي للحق في الغذاء. وقد دفعته هذه المعرفة إلى استنتاج أنه على الرغم من هدف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء التام على الجوع" وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠، فإن إعمال الحق في الغذاء يظل واقعاً بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلاً، بالنسبة إلى الكثيرين. وفي هذا التقرير، تطرح المقررة الخاصة منظوراً نقدياً بشأن الاتجاهات التي أدت إلى هذا الواقع واستعراضاً للتطورات الجديدة التي يمكن أن تغيّر الوضع الراهن. وهي تتطلع أيضاً إلى المستقبل، مسليّة الضوء على أدوار ومسؤوليات الفاعلين الرئيسيين في تعزيز الحق في الغذاء. والقصد المتوخّى من التوصيات المعروضة في التقرير هو تيسير عمل المقررين الخاصين اللاحقين والإسهام في الذاكرة المؤسسية لهذه الولاية. ولذلك تطمح المقررة الخاصة إلى أن يوفر التقرير أساساً يركن إليه من يرغبون في ضمان إيجاد عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية من أجل الجيل القادم.

* جرى التوصل إلى اتفاق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدّمة له.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-00869(A)



* 2 0 0 0 8 6 9 *

المحتويات

الصفحة

٣		أولاً - مقدمة
٤		ثانياً - منظور نقدي: العولمة وتسليع النظم الغذائية
٤		ألف - الاتفاقات التجارية والإعانات والنزعة الليبرالية الجديدة
٦		باء - تهميش صغار المزارعين والفلاحين
٧		جيم - التدافع على الأراضي
٩		دال - استغلال العمال، والتعرض لمبيدات الآفات الخطيرة
١١		هاء - تطبيق عادات متاجر الخدمة الذاتية على الأغذية، وارتفاع معدلات سوء التغذية
١٣		واو - فقدان التنوع الأحيائي (البيولوجي)، والتدهور البيئي
١٥		ثالثاً - انعدام الأمن الغذائي بشدة: الجوع والتضوّر والمجاعة
١٥		ألف - الصراع والأزمات الغذائية
١٧		باء - تغير المناخ، والكوارث الطبيعية
١٩		رابعاً - التطلع إلى المستقبل: توصيات إلى الجهات الفاعلة الرئيسية لكي تدعم إعمال الحق في الغذاء
١٩		ألف - الاعتراف رسمياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوقات السلم والصراع
٢٠		باء - تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان
		جيم - رصد الحقوق وضمان إمكانية الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات التي تتجاوز الحدود الإقليمية
٢١		دال - تمويل مؤسسات حقوق الإنسان، وإزالة جدران العزلة التي تفصل بين المنظمات الدولية
٢٢		هاء - اعتماد الإصلاح الاقتصادي من أجل التصدي للفقير وانعدام المساواة لدى السكان المهمّشين ..
٢٣		واو - تمكين النساء والبنات وتعزيز التنوع الجنساني
٢٣		زاي - تشجيع الشباب في مجال الزراعة
٢٤		حاء - الاستثمار على نحو مسؤول في التكنولوجيا، وتنظيم الابتكار
٢٥		طاء - الاستثمار في الإيكولوجيا الزراعية والمعارف التقليدية
٢٦		ياء - حماية السلامة العلمية
٢٦		كاف - تعزيز دور المجتمع المدني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من العنف
٢٧		لام - تعزيز المواطنة الغذائية في حقبة التحضر
٢٨		خامساً - خاتمة

أولاً - مقدّمة

١ - خلال السنوات الست الماضية، اضطلعت المقررة الخاصة بالولاية المتعلقة بالحق في الغذاء بما يتسق مع المبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في قراره ٢/٦. وقدمت المقررة ١١ تقريراً مواضيعياً إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، تتناول القضايا الملحة المتصلة بالحق في الغذاء، بما في ذلك إمكانية التقاضي بشأن الحق في الغذاء، وحقوق المرأة وتمكينها، وتغير المناخ، وسوء التغذية، والكوارث الطبيعية، والمساعدة الإنسانية، والصراع والمجاعة، والعمال الزراعيون والعاملون في مصايد الأسماك، وأهداف التنمية المستدامة. وقد تشكّل محتوى كل تقرير بناء على التعاون مع الدول والتشاور مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وأعضاء المجتمع المدني. كما قامت المقررة الخاصة ببعثات إلى ١١ بلداً، ما مكنها من أن تشهد أعمال - فضلاً عن انتهاكات - الحق في الغذاء على أرض الواقع^(١). وأصدرت المقررة العديد من رسائل الادعاءات والبيانات الصحفية، والتي كثيراً ما جرى التنسيق بشأنها مع مقررين خاصين آخرين، لتذكير البلدان والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بأهمية رصد حالة حقوق الإنسان.

٢ - وتود المقررة الخاصة أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر أعضاء مجلس حقوق الإنسان على منحها هذه المزية. وهي تعرب عن تقديرها لمديري فرع الإجراءات الخاصة وخبراء حقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذين ساعدوها في كل مرحلة ويسّروا طوال فترة ولايتها حل ما ظهر من تحديات لوجستية وفنية عديدة. وما كان لهذا العمل أن يتحقق لولا إسهاماتهم القيّمة وصدقاتهم الكريمة.

٣ - وقد وُجّهت المقررة الخاصة الانتباه، خلال فترة ولايتها، إلى السكان الذين يعيشون على شفا المجاعة والذين يتعرضون لخطر الموت جوعاً الذي يهدّد أكثر من ١١٣ مليون شخص في جميع أنحاء العالم^(٢). وانتقدت توسيع نطاق نظام اقتصادي دولي يشجع على التوزيع غير المتكافئ للموارد، واستغلال العمال الزراعيين، وزيادة الإنتاج القائم على محصول واحد، وتقليل التنوع في النظم الغذائية في أوقات الطوارئ المناخية. وقد طالبت بمعالجة أوضاع المجتمعات الأكثر تهميشاً التي تواجه انعدام المساواة والتمييز المستمرين القائمين على نوع الجنس و/أو الهوية العرقية، وأوضح كيف تتفاقم هذه الأوضاع في أعقاب الصراعات الحادة وحالات الطوارئ، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتوترات الجغرافية السياسية (التوترات الجيوسياسية) وتغير المناخ. وخلصت إلى أن إعمال الحق في الغذاء يظل واقعاً بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلاً، بالنسبة إلى الكثيرين على الرغم من الهدف المتمثل في "القضاء التام على الجوع" وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠.

٤ - ومع ذلك، فإن المقررة الخاصة ملتزمة باستخدام المعرفة المكتسبة في منصبها لتبيان المسار إلى الأمام ولإلهام العمل الجماعي. ولا يمكن إجراء استعراض شامل للحق في الغذاء ضمن نطاق تقريرها النهائي. وبدلاً من ذلك، فإنها تقيّم فيه الاتجاهات ذات الصلة التي ظهرت

(١) قامت المقررة الخاصة بزيارة كل من: أذربيجان، والأرجنتين، وإندونيسيا، وإيطاليا (في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠)، وباراغواي، وبولندا، وزامبيا، وزمبابوي، والفلبين، وفييت نام، والمغرب.

(٢) انظر: Food Security Information Network, 2019 Global Report on Food Crises: Joint Analysis for Better Decisions, (September 2019).

خلال فترة ولايتها وتقدم استعراضاً رصيناً يتسم أحياناً بأنه واعد، وتذكّر بالتقارير المواضيعية السابقة والملاحظات المقدّمة من البعثات القطرية والنتائج التي توصل إليها خبراء تقنيون بارزون بشأن الأمن الغذائي والتغذوي العالمي. وبعد تقديم منظور نقدي بشأن التحديات المتبقية والتطورات الجديدة، تتطلع المقررة إلى المستقبل فتسلط الضوء على أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال النهوض بالحق في الغذاء.

٥- ويرمي التقرير النهائي إلى تيسير عمل المقررين الخاصين اللاحقين والإسهام في الذاكرة المؤسسية للدولة. كما أنه يتيح أساساً يستند إليه أولئك الذين يرغبون في ضمان إيجاد عالم خال من الجوع وسوء التغذية من أجل الجيل القادم.

ثانياً- منظور نقدي: العولمة وتسليع النظم الغذائية

٦- للنموذج الزراعي الصناعي الراهن مساوئ خطيرة. فهو يتسبب في فقدان الغذاء وهدره، ويسئ معاملة الحيوانات، وتنبعث منه غازات الدفيئة، ويلوث النظم الإيكولوجية، ويزيح العمال الزراعيين والعمال في مصائد الأسماك ويُسئ إليهم، ويوقع الخلل في المجتمعات الزراعية التقليدية. وبكل بساطة، يجري في كثير من الأحيان تجاهل حقوق الإنسان للفاعلين في النظام الغذائي، بمن في ذلك العمال الزراعيون وصغار المزارعين والمستهلكون، أو يجري انتهاك حقوقهم. ويُلقي الفرع التالي نظرة نقدية على هذه الاتجاهات وعلى العقبات الأخرى التي تعترض دعم الحق في الغذاء. وتقيم المناقشة التقدم المحرز في مواجهة التحديات التي تعترض التوصل إلى حلول وسد الفجوات المتبقية.

ألف- الاتفاقات التجارية والإعانات والنزعة الليبرالية الجديدة

٧- تتسم عولمة النظم الغذائية بأنها يمكن أن تدعم زيادة توافر الأغذية وزيادة تنوعها، وبالتالي معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. غير أن هذه الظاهرة، من الناحية العملية، قد أدت إلى إدامة انعدام المساواة عالمياً وإلى تقويض إمكانية حصول أشد السكان ضعفاً على الغذاء. وتهيمن على النظم الغذائية اليوم اتفاقات تجارية وسياسات اقتصادية تعطي الأولوية للأرباح على الحق في الغذاء. وتتركز القوة في أيدي عدد قليل من الشركات الفاعلة التي تستفيد من قواعد التجارة الحرة ومن السياسات الزراعية الموجهة نحو التصدير. وهذه النظم تحايي الشركات الزراعية الكبيرة الحجم على حساب الآخرين، ما يخلق عدم الاستقرار في النظام الغذائي العالمي.

٨- ويحدث في جميع أنحاء العالم أن صغار المنتجين يخنقون والأسواق المحلية تنهار. فالمنتجون الريفيون، الذين يواجهون الفقر على نحو متزايد، قد أُجبروا على الاستجابة لقواعد التجارة وحوافز الإنتاج (مثل الإعانات والتعريفات الجمركية)، التي أثرت على قدرتهم على تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية وعلى المشاركة في أسواق أكبر. كما أن التدابير الأحادية الطرف التي تتخذها البلدان بذريعة ضمان السلامة أو حماية حقوق الملكية الفكرية كثيراً ما تضر على نحو غير متناسب بأصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين الذين لا يمتلكون رأس المال اللازم لتنفيذ التدابير المطلوبة والذين تكون قدراتهم بالتالي محدودة.

٩- والسياسات المالية التي تشجع الإعانات الزراعية وغيرها من التدابير الحمائية تعود بالفائدة، في معظمها، على الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات وعلى ملاك الأراضي الكبار على حساب مصالح المنتجين المحليين. وتهدف السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، التي تشكل أحد أكبر مخططات الإعانات في العالم (تمثل ٤٠ في المائة من الميزانية الأوروبية)^(٣)، إلى تعزيز "السيادة الغذائية للمزارعين" ولكنها كثيراً ما تخضع للتشويه والتلاعب اللذين يهددان سُبل العيش للمنتجين المحليين^(٤). وأشد المناطق تطبيقاً لهذه الإعانات تعاني من أسوأ أشكال التلوث ومن ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة من الزراعة^(٥).

١٠- ويكافح المنتجون الصغار في البلدان النامية للتنافس مع المنتجات المدعومة بإعانات الواردة من البلدان المتقدمة^(٦). وتتسبب الإعانات في تشييع الأسواق العالمية بالأغذية غير الصحية، بالنظر إلى أنها تعزز مكانة السلع الأساسية الرئيسية، مثل الذرة وفول الصويا والقمح والأرز والذرة الرفيعة والحبوب واللحوم، على حساب النظم الغذائية المتنوعة والأمن الغذائي^(٧).

١١- وقد اعتمدت عدة دول إصلاحات من النوع الليبرالي الجديد، بما في ذلك تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة أو تدابير التقشف، والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقاً التي تحرر أسواق المواد الغذائية وتزيل عنها الضوابط التنظيمية وتخصصها على حساب صغار المنتجين. وعلى سبيل المثال، أدت هذه السياسات في اليونان إلى توليد أوضاع مواتية لتجار التجزئة الكبار ولتجار القطاع الخاص في مجال الأغذية، ولكنها أسهمت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي في الريف (الوثيقة A/74/164، الفقرة ١٩). وبالمثل، فإن تدابير التقشف قد "ضعفت" المجتمعات المحلية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ما أفقد السكان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وأصبحوا عرضة لانتهاكات حقوقهم الإنسانية (انظر الوثيقة A/HRC/41/39/Add.1).

تطورات جديدة

١٢- سبق للمقررة الخاصة أن حذرت من أن هذه السياسات، بالاقتران مع تخفيضات دعم الوقود والأغذية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والفساد، تؤدي إلى تفاقم انعدام المساواة وتثير الاضطرابات، كما شوهد في هايتي والسودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وأثناء الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة مؤخراً إلى زيمبابوي، لاحظت وجود حالة مزرية من انعدام الأمن الغذائي والفقر في جميع أنحاء البلد. فالعقوبات والمشروطيات الاقتصادية التي فرضتها الولايات

(٣) انظر: Matt Apuzzo and Salam Gebrekidan, "Who keeps Europe's farm billions flowing? Often, those who benefit", The New York Times (11 Dec. 2019).

(٤) انظر الرابط: Benjamin Novak, "The money farmers: how", و انظر: Salam Gebrekidan, Matt Apuzzo, "oligarchs and populists milk the E.U. for millions", The New York Times (3 November 2019).

(٥) Matt Apuzzo and others, "Killer slime, dead birds, an expunged map: the dirty secrets of European farm subsidies", The New York Times (25 December 2019).

(٦) Emmett Livingstone, "How EU milk is sinking Africa's farmers", Politico (8 April 2018).

(٧) قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزارعين، منذ عام ١٩٩٥، إعانات زراعية بلغت نحو ٣٠٠ مليار دولار لدعم محاصيل السلع الأساسية.

المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تدابير التقشف التي اعتمدتها الحكومة، قد زادت من سوء هذه الأوضاع^(٨).

١٣- وعلى الصعيد العالمي، تُسفر هذه السياسات عن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، توصل رئيس إكوادور إلى اتفاق مع زعماء السكان الأصليين لإلغاء حزمة تقشف اقتصادي دفعت إلى الاحتجاجات العنيفة والهجمات في كيتو^(٩). ويوجد غضب اجتماعي ودعم متزايد للإضرابات في فرنسا نتيجة لتخفيضات المعاشات التقاعدية ولتدابير التقشف. وتمثل المظاهرات التي حدثت في الجزائر وشيلي والعراق ولبنان عودة ظهور الصراع الطبقي دولياً على نطاق واسع، مدفوعة بانعدام المساواة الاجتماعية. وينبغي أن ترفض الدول تدابير التقشف من النوع الليبرالي الجديد قبل أن تتسبب في إشعال أتون الصراع أو تسهم في ظهور أزمات غذائية إضافية.

باء- تهميش صغار المزارعين والفلاحين

١٤- مكنت عولمة وأمولة النظم الغذائية الشركات الزراعية الكبيرة من الهيمنة على السوق، فتحديد هذه الشركات من جانب واحد ما الذي يمكن إنتاجه وبأي مقدار. وهذا الخلل في القوة يجرد مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من أي سيادة غذائية ومن أي بديل تقريباً سوى قبول القواعد التي حددتها الشركات الزراعية الكبيرة. وتعيش وتعمل في المناطق الريفية نسبة تُقدَّر بـ ٨٠ في المائة تقريباً من أفقر الناس في العالم^(١٠)، نصفهم من المزارعين الصغار والتقليديين، و ٢٠ في المائة منهم لا يملكون أرضاً، و ١٠ في المائة يعيشون على الكفاف عن طريق أنشطة صيد الأسماك والصيد البري والرعي^(١١). وعلى الرغم من إنتاج الفلاحين وأصحاب الحيازات الصغيرة لأكثر من ٧٠ في المائة من الأغذية المستهلكة محلياً، فإنه أصبح من الممكن الاستغناء عنهم، إذ يتعرضون للنزوح ويواجهون عوائق أمام الأسواق نتيجة للمتطلبات التقنية للتجارة ولأوجه قصور البنية التحتية.

تطورات جديدة

١٥- بينما ظلت هذه التحديات قائمةً خلال السنوات الست الماضية، فإنه حدث تقدم كبير في أشكال الحماية القانونية الممنوحة لصغار المنتجين والفلاحين. ففي عام ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، ما يعزز التزام الدول بتزويد السكان الريفيين، بمن فيهم النساء، بإمكانية الوصول

(٨) انظر الملاحظات الأولية التي أبدتها المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء، بشأن زيارتها إلى زمبابوي في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

(٩) انظر: José María León Cabrera and Clifford Krauss, "Deal struck in Ecuador to cancel austerity package and end protests", The New York Times (13 Oct. 2019).

(١٠) انظر: Ana Paula De La O Campos and others, "Ending Extreme Poverty in Rural Areas. Sustaining Livelihoods to Leave No One Behind" (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)).

(١١) انظر: CETIM, "A UN Declaration on the rights of peasants" الرابط: www.cetim.ch/a-un-declaration-on-the-rights-of-peasants/.

على نحو شامل للجميع وبدون عوائق إلى الموارد الإنتاجية، وبالحق في الحصول على عمل كريم وعلى أسباب العيش. وبعد معركة طويلة في هذا الصدد، يمثل اعتماد هذا الإعلان خطوة مهمة إلى الأمام. ويتمشى الاعتراف الرسمي بحقوق الفلاحين مع الغاية ٢-٣ من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجّع على النهوض بالإنتاجية الزراعية والدخل لصغار المنتجين، ما يضمن وصول النساء والشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة وصيادي الأسماك إلى الموارد. بيد أن الدول، كما ناقشت المقررة الخاصة ذلك في تقريرها عن أهداف التنمية المستدامة، ليست على مسار تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠ (انظر الوثيقة A/74/164).

١٦- وقد وضعت لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادئ توجيهية هامة للسياسات تدعم أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات؛ والخطط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛ والسياسات المتعلقة بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ وربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق؛ والتنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

١٧- وفي عام ٢٠١٧، أعلنت الجمعية العامة في القرار ٢٣٩/٧٢ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية ٢٠١٩-٢٠٢٨. وفي عام ٢٠١٩، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خطة عمل عالمية مشتركة ترمي إلى تهيئة بيئة سياساتية أفضل للمزارعين الأسريين، وإلى دعم الشباب واستدامة الأجيال، وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وإلى حماية التنوع الأحيائي (البيولوجي) والبيئة والثقافة. وفي حين أن هذه الأهداف جديرة بالثناء، فإن التنفيذ يتطلب شمول الجميع بدرجة أكبر، نظراً إلى أن السياسة العالمية قد فضلت الأعمال التجارية الزراعية المتعددة الجنسيات وأطر الاستثمار التي تقوّض الزراعة الأسرية.

جيم- التدافع على الأراضي

١٨- يعتمد أكثر من ٣,١ مليارات نسمة في جميع أنحاء العالم على استخدام الأراضي في كسب عيشهم، وتعيش أغلبية هؤلاء في البلدان النامية دون ملكية رسمية. وفي الجنوب العالمي، كثيراً ما تُدار الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والسافانا وأراضي الزراعة والرعي إدارة مجتمعية بموجب القوانين العرفية. ونظراً إلى أن السيطرة على السوق قد صارت موحّدة بدرجة متزايدة، أصبحت هذه الأراضي خاضعة للاستثمار الزراعي، كجزء من "الاستيلاء العالمي على الأراضي"^(١٢). ويشير هذا المفهوم إلى شراء الشركات لمساحات كبيرة من الأراضي لأغراض الاستثمار، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان بدون موافقة المجتمعات المحلية أو بدون التشاور معها. ففيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦، استحوذ المشترون الأجانب على ٤٢,٢ مليون هكتار من الأراضي، وتمثل إفريقيا ٤٢ في المائة من جميع الصفقات^(١٣). كما ازداد الاستيلاء على

(١٢) انظر: Transnational Institute, "The global land grab: a primer" (2012).

(١٣) Kerstin Nolte, Wytke Chamberlain and Markus Giger, "International land deals for agriculture."

.Fresh insights from the land matrix: analytical report II" (2016).

الأراضي في جميع أنحاء أوروبا، حيث تسيطر نسبة ٢,٧ في المائة من المزارع التي تزيد مساحتها على ١٠٠ هكتار على أكثر من نصف كامل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة^(١٤).

١٩- وأنصار الاستحواذ الواسع النطاق على الأراضي يصوّرون هذه السياسات على أنها مفيدة للعمالة المحلية والبنية التحتية الاقتصادية. ويدّعي البنك الدولي أن مشروعه المتعلق بتمكين نشاط أعمال الزراعة يحمي الحقوق المتعلقة بالأراضي ويعزز إمكانية الوصول العادل إلى الأراضي. وفي الممارسة العملية، نظر المشروع إلى الأرض كسلعة قابلة للتسويق تباع لصاحب أعلى عرض. ومعظم عمليات الاستحواذ لا تدفع إلى الأمام بأهداف الحد من الفقر أو تحقيق التنمية؛ بل إن هذه السياسات، بدلاً من ذلك، تشجع أسواق التصدير، وتزيد من مخاطر صدمات الأسعار، وتخلق سوقاً لحقوق الأراضي مع ما قد يكون لها من آثار مدمرة على سُبل العيش المحلية للمزارعين الأسريين والرعاة والأشخاص الذين ليست لديهم منح أراضٍ رسمية^(١٥).

تطورات جديدة

٢٠- بينما استمرت عملية الاستيلاء على الأراضي، بذلت الدول جهوداً تدريجية لوضع قواعد إجرائية لحماية حقوق الحياة للسكان المحليين. ففي عام ٢٠١٥، اعتمدت بولندا قانوناً بشأن المعاملات المتعلقة بالأراضي بعد زيارة قُطرية قامت بها المقررة الخاصة (انظر الوثيقة A/HRC/34/48/Add.1). وكان الغرض من هذا القانون هو حماية الأراضي الزراعية من المستثمرين الأجانب أو المحليين الذين ينشئون شركات زراعية على حساب الزراعة الأسرية. كما حدد القانون الإجراءات التي تسمح للأفراد بتقديم طعون ضد الإجراءات الإدارية في حالة حرمانهم خطأً من حقهم في شراء الأراضي الزراعية.

٢١- وحققت الحركات التي يقودها المجتمع المدني نجاحاً معتدلاً في معارضة عمليات الاستيلاء على الأراضي. ففي عام ٢٠١٨، على سبيل المثال، نجح المزارعون في موزامبيق في صد محاولة استيلاء واسعة النطاق على الأراضي من جانب شركة صينية^(١٦). ومع ذلك، وعلى خلفية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن الاستيلاء الأخضر أو الاستيلاء على الأراضي، بهدف مدّعى هو التخفيف من تغير المناخ أو تشجيع الحفاظ على البيئة، قد ظهر كتهديد رئيسي للمجتمعات المحلية. وفي غانا، أدت الجهود المبذولة لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير استغلال الوقود الأحفوري على نطاق واسع إلى الاستيلاء على الأراضي من جانب كيانات محلية وأجنبية على السواء.

(١٤) انظر: European Coordination Via Campesina, "Toolkit on land grabbing and access to land in Europe" (April 2017).

(١٥) انظر: Olivier De Schutter, "How not to think of land-grabbing: three critiques of large-scale investments in farmland", Journal of Peasant Studies, vol. 38, No. 2 (2011).

(١٦) انظر: Timothy A. Wise, "Seeds of resistance, harvests of hope: farmers halt a land grab in Mozambique", GRAIN (30 Oct. 2018).

دال - استغلال العمال، والتعرض لمبيدات الآفات الخطيرة

٢٢- لا يزال العمال العاملون في مجال الأغذية يتبوؤون الصدارة من حيث انعدام الأمن الغذائي في العالم. ويوظف القطاع الزراعي وحده ما يقدر بنحو ١,٣ مليار عامل على نطاق العالم، وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما لا يقل عن ١٧٠.٠٠٠ عامل من هؤلاء العمال يقتلون في كل عام^(١٧). فالوضع غير الرسمي في هذا القطاع، والذي يبلغ نصيبه ما بين ٦٠ و ٩٠ في المائة من جميع العمال، ولا سيما النساء والأطفال والمهاجرين، يعني أن أوجه الحماية أقل ومخاطر الفقر أعلى (انظر الوثيقة A/73/164 والوثيقة A/HRC/40/56). وقد أسهم التعرض لمبيدات الآفات السامة عن طريق الرش والانجراف واللمس المباشر في حدوث معدلات صادمة للتسمم الحاد بمبيدات الآفات لدى العمال الزراعيين (الوثيقة A/HRC/34/48، الفقرة ١٦).

٢٣- ويعاني العمال أيضاً من عبودية الدين، ومن المخططات الاستغلالية القائمة على "الدفع لكل قطعة"، ومن محدودية المفاوضة الجماعية، ومن عدم وجود حماية اجتماعية (فنحو ٨٠ في المائة لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتعويضات العمال، انظر الوثيقة A/73/164). وظلت هذه الانتهاكات مستمرة بالنظر إلى أن التمويل المضاربي قد دفع إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية على نطاق العالم وقام أصحاب المزارع بالتغلب على ذلك عن طريق إزالة الأجور الكافية وأوجه حماية السلامة وأوضاع العمل اللائقة في مكان العمل، مثل الحصول على المياه النظيفة والغذاء وخدمات الصرف الصحي الأساسي.

٢٤- وقد ثبت أن الحماية القانونية الحالية لهؤلاء العمال غير كافية، ولا سيما أن سلاسل الإمداد لا تزال تتوسع وتعبّر حدود الولايات القضائية. فاتفاقية المزارع لعام ١٩٥٨ (رقم ١١٠) وبروتوكولها لعام ١٩٨٢ لا يريان إلا في عشرة بلدان وما يزال التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأخرى منخفضاً. وفيما يتعلق بالعمال الذين يعملون رسمياً في صيد الأسماك والزراعة، فإن أشكال الحماية منصوص عليها في مجموعة متفرقة من الأطر القانونية الجزئية التي تفتقر إلى آليات للرصد والإنفاذ والمساءلة (انظر الوثيقتين A/73/164 و A/HRC/40/56).

٢٥- ولا يزال الأطفال غير محميين بما فيه الكفاية، بالنظر إلى أن ٧١ في المائة من الأطفال يعملون في القطاع الزراعي الأكبر، بزيادة قدرها ١٠ ملايين طفل منذ عام ٢٠١٢. ذلك أن شتى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) لم تُترجم إلى تحسينات ذات مغزى على أرض الواقع (انظر الوثيقة A/73/164). وتتطلب معالجة عمل الأطفال اتباع نهج متعدد القطاعات، يركز على التنمية الريفية والحد من الفقر باعتبارهما المحركين الرئيسيين لانعدام الأمن الغذائي.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، يُقتصر على تشجيع مؤسسات الأعمال على الالتزام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، دون وجود قواعد ملزمة تقوم عليها آليات العناية الواجبة. كما لا توجد سُبل تسمح للأفراد المتأثرين والمجتمعات المتأثرة بتحميل المسؤولية لمؤسسات سلسلة التوريد التي تستفيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

(١٧) انظر: ILO, "Agriculture: a hazardous work" (March 2015).

تطورات جديدة

٢٧- يجري على الصعيد الدولي بذل جهود ترمي إلى تغيير الوضع الراهن، إذ يجري حالياً التفاوض بشأن مشروع اتفاق ملزم قانوناً بخصوص أنشطة الأعمال وحقوق الإنسان^(١٨). والقصد من مشروع الاتفاق هو منع الانتهاكات والتجاوزات، وضمان إمكانية وصول المواطنين إلى العدالة وسبل الانتصاف، وتعزيز وتقوية التعاون الدولي. وتدعم أكثر من ٤٠٠ منظمة مجتمع مدني هذه المبادرة، ولكن البلدان المتقدمة رفضت حتى الآن أن تفعل ذلك. وتفاعل الاتحاد الأوروبي بدرجة إيجابية أكبر في الآونة الأخيرة استجابةً لضغوط المجتمع المدني^(١٩).

٢٨- وبصورة عامة، ظلت الدول بطيئة في اعتماد وسائل لحماية العمال حماية قانونية مناسبة. وركزت موجة حديثة من الدعاوى القضائية على الغليفوسات، وهو العنصر النشط في قاتل الأعشاب "راوند أب" (Roundup)، ما حفز أخيراً على توفير حماية تنفذها الدولة في شكل فرض حظر وقيود بل وحتى تعويضات مالية عن الضرر الناشئ عن استخدامه^(٢٠). وقد قام زهاء ٢٠ بلداً باعتماد ضمانات مستقبلية أو بالإعلان عنها منذ أن ذكرت الوكالة الدولية لبحوث السرطان في عام ٢٠١٥ أن المادة الكيميائية المذكورة "من المحتمل أنها مسببة للسرطان"^(٢١). وعلى الرغم من ذلك، فإن حظر الغليفوسات ما زال مثار جدل عالمي^(٢٢).

٢٩- وأجرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مؤخراً دراسة تشريعية لتحديد المشاكل في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ولتقديم التوجيه إلى الدول بشأن المعايير الواجبة التطبيق^(٢٣). بيد أن الانتهاكات لا تزال شديدة بشكل خاص: إذ كشفت التقارير عن تطبيق اقتطاعات غير قانونية من الأجور في مناطق زراعة الشاي السريلانكية التي كان تحالف الغابات المطيرة (Rainforest Alliance) ومؤسسة التجارة المنصفة (Fairtrade) قد اعتمداها على

(١٨) انظر: open-ended intergovernmental working group on transnational corporations and other business enterprises with respect to human rights, "Revised draft of a legally binding instrument to regulate, in international human rights law, the activities of transnational corporations and other business enterprises" (16 July 2019) (الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، "مشروع صك قانوني منقح ملزم قانوناً للقيام، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، بتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال الأخرى" (١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩)).

(١٩) Lúcia Ortiz and Anne van Schaik, "Why does the European Union fear a binding human rights treaty on transnational corporations?", Friends of the Earth International (11 July 2018).

(٢٠) انظر: Reuters, "Bayer expects significant surge in number of U.S. glyphosate cases" (16 October 2019).

(٢١) انظر: Sustainable Pulse, "Glyphosate herbicides now banned or restricted in 20 countries worldwide" (28 May 2019); and The Guardian, "Germany to ban use of glyphosate weedkiller by end of 2023" (4 September 2019).

(٢٢) الغليفوسات ليس محظوراً حالياً في الاتحاد الأوروبي أو من جانب وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة، كما يتوافر في جميع أنحاء الولايات المتحدة قاتل الأعشاب "راوند أب" هو ومبيدات الأعشاب الأخرى المرتكزة على الغليفوسات.

(٢٣) انظر: Sisay Yesanew, *Regulating Labour and Safety Standards in the Agriculture, Forestry and Fisheries Sectors* (Rome, FAO, 2018).

أنها خالية من العبودية^(٢٤)؛ كما كشفت عن انتهاكات لحقوق الإنسان في المزارع التي جرى اعتمادها على أنها مستدامة من جانب المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل المستدام^(٢٥)؛ إلى جانب العمل الاسترقاقي، والاتجار، وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تحدث كذلك في جميع أنحاء مصاديد الأسماك (الوثيقة A/HRC/40/56).

هاء- تطبيق عادات متاجر الخدمة الذاتية على الأغذية، وارتفاع معدلات سوء التغذية

٣٠- لا تزال جميع أشكال سوء التغذية تهدد حياة السكان وسُبل عيشهم في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الأطفال هم الأكثر عرضة لسوء التغذية، بالنظر إلى أن حقهم في الغذاء ما زال لم يتحقق على الرغم من أشكال الحماية الإضافية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وفي الأطر القانونية الوطنية. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن سوء التغذية هو العامل الأساسي الذي يُسهم في نحو ٤٥ في المائة من جميع وفيات الأطفال (الوثيقة A/71/282، الفقرة ١٣).

٣١- ونظراً إلى أن سياسات الدولة تروج لتصدير الأغذية السلعية، فإن الأسواق المحلية تُعمر بالأغذية المدعومة المجهّزة التي تُسهم في تفشي الأمراض غير السارية وسوء التغذية. وتشهد البلدان التي تبني إلغاء القيود التنظيمية في الأسواق زيادة أسرع في الاستهلاك غير الصحي للأغذية (الوثيقة A/71/282، الفقرة ٢٩)، بالنظر إلى أن الأغذية غير الصحية متاحة بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من البدائل المغذية، وخاصة في حالة الفقراء الريفيين والحضرين^(٢٦).

٣٢- ويؤثر هذا الاعتماد على استقرار السوق: فعلى سبيل المثال، شهدت البلدان الخمسون الأكثر اعتماداً على السلع الأساسية الغذائية ارتفاعاً في معدلات سوء التغذية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧^(٢٧). وفي عام ٢٠١٨، كان توجد ما يُقدَّر بنحو ٣٨١ مليون شخص يعانون من سوء التغذية و٧٣ مليون طفل دون الخامسة من العمر مصابين بالتقزم يعيشون في بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل تعتمد اعتماداً مرتفعاً على السلع الأساسية^(٢٨). ولا تزال آسيا تشهد وجود أعلى معدل لانتشار نقص التغذية، حيث كان أكثر من ثلثي جميع الأطفال المصابين بالهزال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يعيشون في آسيا في عام ٢٠١٨^(٢٩). وتوجد "صورة وخيمة لنقص التغذية" في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بسبب الاعتماد على الأغذية المستوردة، وبسبب الصراعات الداخلية وحالات الجفاف. وتعاني أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من ارتفاع بطيء في نقص التغذية^(٣٠).

(٢٤) انظر: Lisa Fuller, "Exclusive: tea label giants vow probe after Sri Lanka labor abuse exposé", Reuters (27 March 2019).

(٢٥) انظر: Rainforest Action Network, "Palm oil giant Indofood sanctioned over labor rights violations" (5 Nov. 2018).

(٢٦) انظر: High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, Report No. 12: Nutrition and Food Systems (September 2017) (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التقرير رقم ١٢: التغذية والنظم الغذائية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)).

(٢٧) FAO and others, The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding Against Economic Slowdowns and Downturns (Rome, 2019), p. 64.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

٣٣- وفي الوقت نفسه، ولأول مرة في التاريخ، يوجد عدد من الأشخاص المعانين من السمنة أكبر من عدد الأشخاص المعانين من نقص التغذية في العالم، حيث ازدادت معدلات السمنة ثلاث مرات تقريباً منذ عام ١٩٧٥^(٣١). ويزيد الآن بنسبة ١٣,٢ في المائة سنوياً عدد البالغين الذين يعانون من فرط الوزن، بالمقارنة بنسبة ١١,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، ما يؤدي إلى حدوث ٤ ملايين حالة وفاة على نطاق العالم. ويعاني أكثر من ٤٠ مليون طفل على نطاق العالم من فرط الوزن، مع وقوع العبء الأعظم في هذا الصدد على أفريقيا وآسيا^(٣٢). وهذه الأرقام لها آثار على النتائج الصحية الفردية وعلى المشهد الأكبر المتعلق بالرعاية الصحية: إذ يُقدر التأثير الاقتصادي للسمنة بنحو ٢ تريليون دولار، أو ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم - أي ما يعادل تقريباً تكاليف الصراعات المسلحة^(٣٣).

٣٤- وهذه المعدلات المقلقة المتعلقة بالسمنة والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي ترتبط بـ "تطبيق عادات متاجر الخدمة الذاتية" على النظم الغذائية، ولا سيما في أفريقيا. فقد وجدت الدراسات أن الذين لديهم احتمال أكبر لأن يشتروا الأغذية المصنعة بدرجة مرتفعة بدلاً من شراء الأغذية الطازجة هم الأفارقة من الطبقة المتوسطة^(٣٤). وهذه الاتجاهات موجودة أيضاً في أمريكا اللاتينية، حيث أسهم تطبيق عادات متاجر الخدمة الذاتية ونشر سلاسل الوجبات السريعة في حدوث ارتفاع في سوء التغذية وخاصة السمنة^(٣٥). وتستهدف صناعة المواد الغذائية الأطفال، فتسوّق الأطعمة العالية التجهيز، المنخفضة المغذيات، عبر وسائط متعددة، ولا سيما في المناطق الحضرية^(٣٦). وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن ٧٠ مليون من الرضع والأطفال الصغار سيعانون من فرط الوزن أو السمنة بحلول عام ٢٠٢٥ (الوثيقة A/71/282، الفقرة ١٤).

تطورات جديدة

٣٥- في أعقاب المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام ٢٠١٤، أعلنت الأمم المتحدة عقد العمل من أجل التغذية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ما يُبرهن على التزامها بسياسة تغذية متسقة وشاملة للجميع وشفافة (الوثيقة A/71/282، الفقرة ٤). غير أن إكوادور وإيطاليا والبرازيل هي وحدها التي تعهدت بالتزامات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة

(٣١) انظر: WHO, "Obesity and overweight" (16 February 2018).

(٣٢) United Nations Children's Fund, WHO and the World Bank Group, "Levels and trends in child malnutrition. Joint child malnutrition estimates: key findings of the 2019 edition" (2019).

(٣٣) United Nations Children's Fund and Special Rapporteur on the right to food, "Protecting children's right to a healthy food environment" (November 2019) (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمقرر الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، "حماية حق الأطفال في بيئة غذائية صحية" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)).

(٣٤) انظر: Kate Lyons, "Supermarkets are creating an obesity crisis in African countries, experts warn", The Guardian (3 October 2017).

(٣٥) انظر: Barry M. Popkin and T. Reardon, "Obesity and the food system transformation in Latin America", Obesity Reviews, vol. 19, No. 8 (April 2018).

(٣٦) UNICEF, *The State of the World's Children. Children, Food and Nutrition. Growing Well in a Changing World* (October 2019), p. 105.

وقائمة على الوقت لاتخاذ إجراءات في سياق السياسات الوطنية المتصلة بالتغذية^(٣٧). وأطلقت بلدان أخرى (الأرجنتين، وشيلي، وكوستاريكا، والمكسيك) لوائح وممارسات بشأن وضع العلامات/البطاقات لتحذير الأطفال والمراهقين من الأغذية والمشروبات غير الصحية، ولحمايتهم من التسويق الاستهلاكي.

٣٦- ولا تزال معظم الدول مترددة في تنظيم صناعة الأغذية والمشروبات بتدابير مماثلة لتدابير اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، أو في اعتماد خطط استراتيجية وطنية ذات أطر زمنية ومبادرات مصممة خصيصاً تتعلق بالميزانية. وبدلاً من ذلك، تواصل الدول الاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعاني من تضارب المصالح وضعف آليات الرصد والمساءلة.

٣٧- وتقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي حالياً بصياغة مبادئ توجيهية طوعية بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، يمكن أن تجعل للحق في الغذاء والتغذية الأسبقية على مصالح الصناعة. كما أنشأت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، منصات للدول والمنظمات الشريكة تتيح لها المشاركة في الأنشطة العالمية لرصد التغذية، مثل مبادرة "الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال" ومنصة المعلومات الوطنية المتعلقة بالتغذية. وفي عام ٢٠١٩ أيضاً، دعت المقررة الخاصة، في موجز دعوي أعد بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى تهيئة بيئات غذائية صحية وتعبئة نظم الدعم، بما في ذلك إيجاد نظم أعظم للتعليم والحماية الاجتماعية، من أجل دعم الحق في الغذاء للأطفال^(٣٨).

واو- فقدان التنوع الأحيائي (البيولوجي)، والتدهور البيئي

٣٨- التنوع الأحيائي أمر حيوي للإنتاج الزراعي والغذائي المستدام، ولكنه يتناقص بمعدلات غير مسبوقة، ما يشكل خطراً على إمدادات الغذاء في العالم وعلى إمكانية الوصول على نطاق العالم إلى أغذية تكون متاحة وكافية ومستدامة. وفي أول تقرير يصدر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على الإطلاق عن حالة التنوع الأحيائي في العالم بشأن الأغذية والزراعة، والذي صدر في شباط/فبراير ٢٠١٩، أفادت المنظمة عن فقدان التنوع الأحيائي بوتيرة مثيرة للقلق: فأقل من ٢٠٠ نوع من النباتات يقدم إسهامات كبيرة في إنتاج الأغذية بل إن ٣ محاصيل فقط - هي القمح والذرة والأرز - يبلغ نصيبها أكثر من نصف السعرات الحرارية النباتية في العالم. ويعاني نحو ثلث الأرصد السمكية من الصيد المفرط، كما يتعرض لخطر الانقراض نحو ٢٦ في المائة من سلالات الثروة الحيوانية المحلية البالغ عددها ٧ ٧٤٥ سلالة.

٣٩- وبعد زهاء ٢٠ عاماً من التحذير الوارد في تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية من أن فقدان التنوع الأحيائي من شأنه أن يقوض الأمن الغذائي وعملية الحد من الفقر، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد وجدت بدرجة عالية من الثقة أن تغير المناخ يُحدث

(٣٧) انظر: WHO, "Global database on the implementation of nutrition action (GINA): commitments by country", متاحة على الرابط: <https://extranet.who.int/nutrition/gina/en/commitments/summary>.

(٣٨) انظر أيضاً: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، "حماية حق الأطفال في بيئة غذائية صحية" (٢٠١٩).

ضغوطاً إضافية على الأراضي، ما يؤدي إلى تفاقم الأخطار التي تهدد سُبل العيش، والتنوع الأحيائي، وصحة الإنسان والنظام الإيكولوجي، والنظم الغذائية. كما خلصت الدراسات التي أجراها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن زيادة إنتاج الأغذية على نحو مستدام لتلبية احتياجات العالم من الطاقة والتغذية تتطلب أساليب إنتاج جديدة تعزز التنوع الأحيائي بدلاً من أن تتسبب في تدهوره. ويمكن أن تكون خفض نصيب اللحوم في النظم الغذائية في البلدان المتقدمة فوائد إيكولوجية مهمة بالنظر إلى أن نسبة ٧٠ في المائة من عمليات تدمير الغابات العالمية يُضطلع بها من أجل زراعة علف الحيوانات.

٤٠ - والشعوب الأصلية هي القِيَمَة على ٨٠ في المائة من التنوع الأحيائي المتبقي في العالم، ولكنها تواجه وضعاً شديداً من انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع وغيره من أشكال الحرمان من حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أوجه الحماية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإن مشاريع التعدين، ومشاريع تطوير الطاقة الكهرومائية، وإنشاء حدائق وطنية، وتحديد مناطق محمية هي أمور قد نالت من حقوق الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإكوادور، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وكندا، وناميبيا وأماكن أخرى (انظر الوثيقة A/HRC/42/37)^(٣٩).

تطورات جديدة

٤١ - تواصل الدول الاستثمار في ممارسات الإنتاج والزراعة الصناعية التي لها تأثيرات بيئية ضارة. ويجري التوسع في صناعة زيت النخيل، على الرغم من ارتباطها بنزوح السكان الأصليين والمجتمعات الريفية الأخرى، ولا سيما في إندونيسيا وجنوب شرقي آسيا (انظر الوثيقة A/HRC/40/56/Add.2). وترتبط تربية الماشية هي والزراعة المحلية وزراعة الكفاف بفقدان التنوع الأحيائي وبتدهي الأراضي في أجزاء من آسيا المدارية وأمريكا الوسطى والجنوبية. وبعد مرور أكثر من ٢٥ عاماً على اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي (الأحيائي)، أفاد العلماء أن البلدان ليست على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق الغايات المتصلة بتحتمض المحيطات وصحتها، بما في ذلك الغايات المرتبطة بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والهدف ١١ من أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي.

٤٢ - ومما يثير القلق بوجه خاص الزيادة الكبيرة في الحرائق المشتعلة في غابات الأمازون البرازيلية، في أعقاب الوعود التي قطعتها الحكومة الجديدة بفتح أراضي السكان الأصليين للزراعة والتعدين. وقد وصفت الحكومة الشعوب الأصلية التي تعارض سياستها بأنها مناهضة للتنمية، وهي رسائل استخدمتها حكومة تايلند على نحو مماثل لإلقاء اللوم على السكان الأصليين لكونهم يستخدمون التقنيات التقليدية لإدارة الأراضي في مواجهة إزالة الغابات وارتفاع درجات الحرارة^(٤٠).

(٣٩) انظر أيضاً: David Nathaniel Berger and others, eds., *The Indigenous World 2019* (Copenhagen: International Work Group for Indigenous Affairs, 2019), pp. 11–14.

(٤٠) المرجع نفسه.

٤٣- وقد قام مؤخراً فريق عامل تيسيري جديد، في إطار منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، بصياغة خطة عمل مدتها سنتان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، تمنح الشعوب الأصلية تمثيلاً أكبر في عملية تغير المناخ^(٤١). وفي عام ٢٠١٨، اعتمد الصندوق الأخضر للمناخ سياسة بشأن الشعوب الأصلية لضمان الاعتراف بهذه الشعوب واحترامها وتعزيزها في التمويل المتصل بالمناخ. وفي عام ٢٠١٦، عدّل مجلس حقوق الإنسان، في القرار ٢٥/٣٣، ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية من أجل زيادة قدراتها وتأثيرها. وقد تساعد هذه التطورات على تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وكذلك على حماية التنوع الأحيائي وصحة النظم الإيكولوجية.

ثالثاً- انعدام الأمن الغذائي بشدة: الجوع والتضور والمجاعة

ألف- الصراع والأزمات الغذائية

٤٤- يؤدي الصراع المطوّل وانعدام الأمن المحلي والعنف إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وتهديد سُبل العيش، ما يزيد من حدة أوضاع استراتيجيات التصدي السلبية، ويعمّق من التعرّض للصدمات (انظر الوثيقة A/72/188). وعدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية والذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من أزمة طويلة الأمد يزيد في المتوسط بمقدار مرتين ونصف إلى ثلاث مرات عن مثيله في البلدان الأخرى المنخفضة الدخل^(٤٢). وأولئك الذين يعتمدون مباشرة على القطاع الزراعي للحصول على غذائهم وسُبل عيشهم معرضون للخطر بشكل خاص، كما تزداد في هذا الصدد حدة أوجه انعدام المساواة القائمة على نوع الجنس والعمر والموقع والعرق والانتماء الإثني والوضع من حيث الهجرة. ويشكّل الصراع أيضاً محركاً للهجرة، وقد تسبّب في ظهور ٧,٨ مليون لاجئ ومشرّد داخلياً بحلول نهاية عام ٢٠١٨^(٤٣).

٤٥- وخلال فترة ولاية المقررة الخاصة، حدثت أسوأ أزمات غذائية في مناطق الصراع النشط، تأثر بها أكثر من ١١٣ مليون شخص في عام ٢٠١٨^(٤٤). فالأزمات التي وقعت في إثيوبيا وأفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وشمال نيجيريا واليمن قد بلغ نصيبها ثلثي حالة الانعدام الحاد للأمن الغذائي العالمي. وفي اليمن، على سبيل المثال، أطلق برنامج الأغذية العالمي أكبر عملية استجابة طارئة يضطلع بها في أي وقت نتيجة للحرب الأهلية المستمرة في البلد. بيد أنه يوجد ١٥,٩ مليون شخص يعانون من الجوع كل يوم، وقد يصل هذا العدد إلى ٢٠ مليون شخص إذا لم يجر تقديم المساعدات الإنسانية^(٤٥). وقد دفع الصراع ٩,٦٥ ملايين شخص إلى وضعية طوارئ وشرّد داخلياً ٣,٦ ملايين شخص

(٤١) انظر: United Nations Climate Change News “Indigenous peoples obtain stronger voice in climate action” (1 July 2019).

(٤٢) انظر: FAO, *The Future of Food and Agriculture: Trends and Challenges* (Rome, 2017), p. xi.

(٤٣) انظر الرابط: <http://ida.worldbank.org/theme/conflict-and-fragility>.

(٤٤) انظر: FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019*, p. 59 (منظمة الأغذية والزراعة وجهات أخرى: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ٢٠١٩).

(٤٥) انظر: “Yemen emergency”, World Food Programme (WFP)، متاح على الرابط:

www.wfp.org/emergencies/yemen-emergency

آخرين حسب الوضع في آب/أغسطس ٢٠١٩^(٤٦). وفي الوقت نفسه، يستمر شن الهجمات على المدنيين.

٤٦- وفي جنوب السودان، أعلن أن مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - بزيادة قدرها ٤٠ في المائة بالمقارنة مع الوقت نفسه من العام السابق. وعانى البلد من أوضاع المجاعة، وسيحتاج أكثر من ٧ ملايين شخص على وجه الإجمال إلى مساعدات غذائية خلال موسم العجاف المقبل^(٤٧). وفي عام ٢٠١٨ أيضاً، أفادت الأمم المتحدة بأن ٦٨ في المائة من الأسر المعيشية في قطاع غزة، أو نحو ١,٣ مليون شخص، يعانون بشكل حاد أو معتدل من انعدام الأمن الغذائي نتيجة للأزمات القائمة منذ أمد طويل والحصار المطوّل^(٤٨). وأصبحت المساعدات الإنسانية، ولا سيما برامج التحويلات النقدية، مهمة على نحو متزايد، ولكنها تخضع للتلاعب السياسي.

٤٧- وعلى الرغم من هذه الحقائق، يشترط القانون الدولي لحقوق الإنسان أن تتحمل الدول، في أوقات السلم والحرب على السواء، المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين من الجوع، وحماية الموارد الإنتاجية الأساسية للنظم الغذائية، وحظر أي هجمات تستهدف أو تعرقل قدرة الناس على الوصول إلى الغذاء. وفي عام ٢٠١٨، خلص الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى أن ميانمار قد تجاهلت هذا الالتزام ولجأت إلى "التجويع القسري" لشن حملة تطهير عرقي ضد شعب الروهينغيا في مقاطعة راخين^(٤٩). وأسفر هذا العنف الواسع والمنهجي عن أعداد هائلة من الوفيات والتشريد القسري، ما دفع أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ روهينغي إلى اللجوء إلى بنغلاديش المجاورة. وبعد مرور عامين على ذلك، لا تزال أقلية الروهينغيا تواجه انعدام الأمن الغذائي والفقر وسوء التغذية ومشاكل صحية حادة.

تطورات جديدة

٤٨- رغم أن مرتكبي التجويع المتعمد ما زالوا يتمتعون بالإفلات من العقاب على نطاق واسع، اتخذ المجتمع الدولي مؤخراً خطوات نحو مساءلة الدول عن انتهاكات الحق في الغذاء أثناء أوقات الحرب: ففي عام ٢٠١٨، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الذي يدين تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، وكذلك الرفض غير القانوني لوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين. وقد سلّط المجلس في قراره الضوء على الصلة بين انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع وخطر المجاعة، ودعا أطراف الصراعات المسلحة إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني. كما شجع القرار التحذير المبكر، والعمل في الوقت المناسب والاستثمار في تحقيق المرونة عن طريق حماية سُبل العيش القائمة على الزراعة خلال أوقات حدوث الجوع الناجم عن الصراع.

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) انظر: FAO, UNICEF and WFP, "Increasing number of people face severe food shortages in South Sudan" (22 February 2019).

(٤٨) انظر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Food insecurity in the oPt: 1.3 million Palestinians in the Gaza strip are food insecure" (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

(٤٩) انظر الرابط: <https://news.un.org/en/story/2018/03/1004232>.

٤٩- ولم ينفذ مجلس الأمن بعد ذلك القرار التاريخي بإدانة مَنْ يستخدمون الجوع كسلاح حرب أو مَنْ يرفضون بشكل غير قانوني وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين إلى المساعدة. ومع ذلك، جرى الاحتجاج به في مذكرات مقدّمة إلى التحقيق التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المدّعى ارتكابها من جانب حكومة ميانمار ضد شعب الروهينغيا. كما أن منظمات، مثل منظمة العمل لمكافحة الجوع ومنظمة الامتثال للحقوق العالمية، قد دعت باستمرار مجلس الأمن إلى تنفيذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) من أجل معالجة الأزمات الغذائية الجارية في المناطق المتأثرة بالصراع^(٥٠).

٥٠- ولا تزال المقاضاة بشأن التجويع غير موجودة تقريباً، نظراً إلى أنه يجري ارتكابها عادةً أثناء الصراعات الداخلية. ومن التطورات الإيجابية أن جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية قد صوّتت بالإجماع في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ لتعديل نظام روما الأساسي من أجل الاعتراف بجريمة التجويع في سياق الصراعات المسلحة غير الدولية.

٥١- وقد تؤدّي عملية رصد إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات التي طال أمدها، التي ستضطلع بها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠٢٠، إلى توفير توجيهات إضافية للدول بشأن كيفية معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام المساواة وانتهاكات الحقوق في سياق الأزمات التي طال أمدها. وينبغي أن يكون مفهوماً أن إصلاحات النظام الزراعي والغذائي الطويلة الأجل ضرورية لدعم اتباع نهج استباقي بدلاً من اتباع نهج رد الفعل إزاء المجاعات والكوارث الغذائية (انظر الوثيقة A/72/188).

باء- تغير المناخ، والكوارث الطبيعية

٥٢- تشكل أزمة المناخ تهديداً وجودياً لبقاء البشرية، ومحركاً رئيسياً للجوع وسوء التغذية، وانتهاكاً لجميع حقوق الإنسان. وكان المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان قد أشار إلى أننا نتجه نحو "سيناريو الفصل العنصري المناخي الذي يدفع فيه الأثرياء المال للهروب من الارتفاع المفرط في درجة الحرارة ومن الجوع والصراع، بينما يُترك باقي العالم ليعاني" (الوثيقة A/HRC/41/39، الفقرة ٥١). وخلال نصف القرن الماضي، أدى تغير المناخ إلى تفاقم التفاوت العالمي بين البلدان بنسبة ٢٥ في المائة، حيث يعاني السكان الضعفاء معاناةً أكثر من غيرهم^(٥١)، مع أنهم يساهمون بأقل درجة في تغير المناخ. ويمكن أن يؤدي عدم التصرف إلى دفع أكثر من ٣ مليارات شخص إلى الفقر المدقع والجوع، مع حدوث زيادة محتملة في مجموع عدد السكان المعرضين لخطر الجوع ليرتفع إلى نسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠^(٥٢).

(٥٠) انظر: Global Rights Compliance, "Gambia argues use of forced starvation against the Rohingya in its ICJ submissions" (18 November 2019).

(٥١) انظر: Noah S. Diffenbaugh and Marshall Burke, "Global warming has increased global economic inequality", *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States*, vol. 116, No. 20.

(٥٢) انظر: Intergovernmental Panel on Climate Change, "Climate change 2014: impacts, adaptation and vulnerability", summary for policymakers of the contribution of Working Group II to the fifth assessment report of the Panel.

٥٣- وينبغي أن تتيح خطط العمل الثلاث لما بعد عام ٢٠١٥، وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، أساساً للتنمية المستدامة المنخفضة الكربون والمرنة في ظل تغير المناخ. ومما يُؤسف له أن معظم استجابات الدول للآزمات المناخية إما أنها غير موجودة أو غير فعالة. ولن تحول الالتزامات القائمة باتفاق باريس دون ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأقل من ٣ درجات مئوية^(٥٣). وإذا استمرت درجات الحرارة العالمية في الارتفاع إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، فإن ١٨٩ مليون شخص إضافي يمكن أن يصبحوا من المعانين من انعدام الأمن الغذائي^(٥٤).

٥٤- وقد أدت زيادة وتيرة وشدة الأحوال الجوية القاسية إلى تشريد أكثر من ٢٠ مليون شخص تشريداً قسرياً في عام ٢٠١٧^(٥٥) وإلى تعريض سُبل عيش الناس للخطر بشدة، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على صيد الأسماك والقطاع الزراعي للحصول على الدخل والكفاف (الوثيقة A/HRC/37/61، الفقرة ١٨). ولاحظت المقررة الخاصة هذه التأثيرات أثناء زيارتها إلى إندونيسيا وزامبيا وزمبابوي والفلبين وفييت نام. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت حرائق الغابات الهائلة لا تزال مشتعلة في أستراليا، ما أدى إلى تدمير البيئة وتهديد حياة سكانها وأمنهم الغذائي.

٥٥- والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص. وتشير اليونيسيف على النحو المناسب إلى أزمة المناخ بوصفها أزمة لحقوق الطفل. ويعيش أكثر من ٥٠٠ مليون طفل في مناطق معرضة بشدة لخطر الفيضانات بسبب الظواهر الجوية الشديدة، بينما يعيش ما يقدر بنحو ١٦٠ مليون طفل في مناطق تعاني من مستويات مرتفعة من الجفاف. وبحلول عام ٢٠٤٠، سيعيش ما يقدر بواحد من بين كل أربعة أطفال في مناطق تعاني من الإجهاد المائي الشديد^(٥٦). وهذه الاتجاهات تتعارض مع مبدأ الإنصاف بين الأجيال المنصوص عليه في اتفاق باريس ومع ركيزة الاستدامة المتعلقة بالحقوق في الغذاء.

تطورات جديدة

٥٦- منذ بداية ولاية المقررة الخاصة، أصبح عامة الجمهور يؤمنون على نطاق أوسع بتأثير تغير المناخ على النظم الغذائية العالمية. فقد دعت التغطية الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني إلى إجراء تغييرات جذرية في الإنتاج الزراعي وعادات الاستهلاك، مع الاعتراف بأن النظم الغذائية تشكل مصدراً كبيراً لانبعاثات غازات الدفيئة. وإذا استمر سيناريو بقاء الأمور على حالها،

(٥٣) انظر: Intergovernmental Panel on Climate Change special report, *Global Warming of 1.5°C* (2019) (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير خاص: الاحترار العالمي بنسبة ١,٥ درجة مئوية (٢٠١٩)).

(٥٤) WFP, "What a 2°C and 4°C warmer world could mean for global food insecurity: based on research on extreme climate projections for food security" (2016).

(٥٥) Tim McDonnell, "The refugees the world barely pays attention to", National Public Radio (20 June 2018)، متاح على الرابط: www.npr.org/sections/goatsandsoda/2018/06/20/621782275/the-refugees-that-the-world-barely-pays-attention-to.

(٥٦) انظر: UNICEF press release (6 Dec. 2019)، متاح على الرابط: www.unicef.org/press-releases/fact-sheet-climate-crisis-child-rights-crisis.

فستنتج الزراعة نحو ٧٠ في المائة من الانبعاثات البشرية المصدر^(٥٧). وقد سلمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقريرها الخاص عن تغير المناخ والأراضي، بأن تغير المناخ يستحدث ضغطاً إضافياً على الأراضي، ما يؤدي إلى تفاقم الأخطار القائمة المحدقة بسبل العيش والتنوع الأحيائي والأمن الغذائي.

٥٧- ويقود الشباب الدعوة إلى التغيير، كما تُبرهن على ذلك الاحتجاجات والمشاركة في قمة العمل المناخي، المعقودة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وفي المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في مدريد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. فلأول مرة، كان "التغيير التحويلي الجذري" في النظم الغذائية على جدول أعمال مؤتمر مدريد. ونظمت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أكثر من ٢٠ فعالية تتعلق بالأغذية، بما في ذلك عدة فعاليات روجت للإيكولوجيا الزراعية ونظرت في دور الأعمال التجارية الزراعية، المسؤولة عن انبعاث ١,٣ مليار طن من انبعاثات غازات الدفيئة (ثالث أكبر مصدر للانبعاثات في العالم). وفي المناقشات التي دارت، دُعي أيضاً إلى التحوّل عن أنماط الاستهلاك غير المستدامة، مثل النظم الغذائية التي تركز على اللحوم، وإلى الحد من الهدر الغذائي.

رابعاً- التطلع إلى المستقبل: توصيات إلى الجهات الفاعلة الرئيسية لكي تدعم إعمال الحق في الغذاء

٥٨- إن إدراك التقدم المحرز وأوجه القصور التي لا تزال قائمة في التصدي للحوافز التي تحول دون إعمال الحق في الغذاء لا يروي سوى نصف القصة. وسيطلب القضاء على الجوع وسوء التغذية بالنسبة إلى الجميع المشاركة والالتزام النشطين من جانب مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، على رأسها الدول بوصفها الجهات الرئيسية المسؤولة عن إعمال الحق في الغذاء. وهذا يتطلب اتباع نهج كلي ومنسق وقائم على الحقوق في القضاء على الجوع وسوء التغذية مع إيلاء اهتمام أكبر للأجيال القادمة ولكوكب الأرض. ويسلط الفرع التالي الضوء على التوقعات الضرورية والمعقولة المنتظرة من الجهات الفاعلة الأكثر نفوذاً في النظم الغذائية الحديثة وعلى الخطوات التي يجب اتخاذها للنهوض بالحق في الغذاء.

ألف- الاعتراف رسمياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوقات السلم والصراع

٥٩- تواصل الدول إهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة الحق في الغذاء. إذ توجد ١٧٠ دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن نحو ٣٠ دولة فقط هي التي اعترفت صراحةً بالحق في الغذاء في دساتيرها الوطنية. وفي البلدان التي تعترف صراحةً أو ضمناً بالحق في الغذاء، توجد فجوة كبيرة بين القانون والتنفيذ. ففي الولايات المتحدة، التي لا تعترف رسمياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدخلت

(٥٧) Tim Searchinger and others, *Creating a Sustainable Food Future: a Menu of Solutions to Feed Nearly 10 Billion People by 2050* (Washington, D.C., World Resources Institute, 2019)

الحكومة تقليلصات وتخفيضات شديدة على برنامجها للمساعدة الغذائية التكميلية على مدار العام الماضي، ما يهدد الأمن الغذائي الوطني.

٦٠- والدول هي الجهات المسؤولة كما أن جميع الأشخاص هم أصحاب حقوق وليسوا متلقين سلبيين للإحسان. ويوجد فرق جوهري بين الاستحقاق القانوني والتأكيد المعمم على الإحسان أو المسؤولية الأخلاقية. وتبعاً لذلك، يجب أن تكفل الدول وجود مؤسسات وسبل مناسبة، لكي يتمكن أصحاب الحقوق من مساءلتها عن انتهاكات الحقوق ومن الحصول لأنفسهم على الانتصاف. وينص العهد على حقوق إجرائية معينة، بما في ذلك المشاركة في صنع القرار والمساءلة والشفافية وسيادة القانون، كجزء من عملية التنفيذ.

٦١- وينبغي أن تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموارد مالية جيدة وأن تكون لها هيئة رصد مستقلة. وقد استحدثت البرازيل مثلاً راعياً على إنشاء هيكل مؤسسي متطور بشكل جيد تحت عنوان "القضاء التام على الجوع"^(٥٨). ومما يؤسف له أن هذه الممارسة الجيدة قد فُقدت تقريباً في عام ٢٠١٩، عندما جرى تفكيك المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي.

٦٢- ويجب على الدول أيضاً أن تعترف بهذه الحقوق في أوقات الصراع، التي تقف حالياً وراء أشد الأزمات الغذائية حدة. ومن الضروري اتباع نهج إلزامي لضمان الاعتراف بهذه الحقوق: فينبغي وضع معايير قانونية دولية للمساعدة في تحديد معالم التجويع المتعمد بوصفه جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وينبغي إحالة أخطر الانتهاكات المدعاة إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها والمقاضاة بشأنها. ومن شأن الاعتراف الرسمي بالمجاعة كجريمة أن يثبط ميل الحكومات "إلى الاختباء وراء ستار من الكوارث الطبيعية وسيادة الدولة عند استخدام الجوع كسلاح للإبادة الجماعية" (الوثيقة A/72/188، الفقرة ٩٢).

٦٣- وتكرر المقررة الخاصة دعوتها إلى عقد اتفاقية عالمية تمنح الدول والمجتمع الدولي ولايات قانونية واضحة لمنع المجاعة ولحماية الحق في الغذاء الكافي قبل أن تصل الأوضاع إلى مرحلة حرجية (انظر الوثيقة A/72/188). وينبغي أن يشمل الاتفاق الملزم في هذا الصدد العناصر الأساسية لمنع نشوب الصراعات وحظرها وإعادة تأهيل القطاع الزراعي بعد انتهاء الصراع، مع إعطاء الأولوية للمنتجين المحليين والمزارعات المحلية. وينبغي اتخاذ خطوات لزيادة الاستعانة بالمصادر المحلية والإقليمية إلى أقصى حد كمصدر للأغذية مقابل المعونة، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية من أجل تحقيق الانتعاش الطويل الأجل.

باء- تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان

٦٤- يتطلب التنفيذ الفعال للحق في الغذاء اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان بشأن الحكم. فهذا النهج يعزز المفهوم القائل بأن جميع حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. وينبغي دائماً تفسير حقوق الإنسان وتطبيقها بصورة كلية. ويعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باستحالة النهوض بالحق في الغذاء دون معالجة الحق في السكن (المادة ١١) والحق في الصحة (المادة ١٢) والحق في الضمان الاجتماعي

(٥٨) انظر: Jose Graziano da Silva and others, *From Fome Zero to Zero Hunger: a Global Perspective* (Rome, FAO, 2019).

(المادة ٩). كما أن الصكوك التي تعزز حقوق الإنسان لفئات معينة، مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي أيضاً أن تكون متوافقة مع الحق في الغذاء الكافي.

٦٥- وقد اعتمدت الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة تقبُّل حقيقة أن الحق في الغذاء لا ينفصل عن حقوق الإنسان الأخرى، ولكن هذا المبدأ لم يُنفذ. ويُذكر النهج القائم على حقوق الإنسان الدول بالتركيز على أشد شرائح السكان تعرضاً للتمييز أو الاستبعاد أو للتمييز ضدها، وبأن تأخذ في الحسبان اختلالات القوة التي تقوّض أركان الحكم. ويصر العهد على أن تمارس الدول الحقوق "دون تمييز من أي نوع كان بسبب العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر"، ويدعو الدول إلى أخذ احتياجات الفقراء والضعفاء في الحسبان.

جيم- رصد الحقوق وضمان إمكانية الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات التي تتجاوز الحدود الإقليمية

٦٦- من الأهمية بمكان أن تعتمد الدول البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان إتاحة السُّبل المؤدية إلى العدالة وضمان معرفتها، ولا سيما فيما يتعلق بأضعف أفراد السكان. ويجب أيضاً أن يمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية نطاق مساءلة الدول والشركات عبر الوطنية عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحدود الوطنية (انظر الوثيقة A/73/164). وفي عام ٢٠١٧، أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ٢٤ (٢٠١٧) بشأن التزامات الدول بموجب العهد أن الدول الأطراف ملزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في الخارج من جانب الشركات التي يقع مقرها في أراضيها و/أو في إطار ولايتها القضائية دون الإخلال بسيادة البلدان الأخرى. وقد قام "اتحاد الالتزامات المنطبقة خارج الحدود الإقليمية"، وهو شبكة عالمية تضم أكثر من ١٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني وأكاديميين، بإعداد عدة تقارير عن التزامات الدول خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن العهد، وزاد من الوعي بهذه الالتزامات^(٥٩).

٦٧- وبسبب القوة غير المقيدة للجهات الفاعلة الشرائكية في السلسلة الغذائية العالمية، فإن التطوُّع لا يسري هنا. وكل ما تُشجّع عليه الشركات هو أن تتصرف وفقاً "للمسؤولية الاجتماعية للشركات"، دون إيجاد آليات للمساءلة والرصد. ولا توجد سلطة قانونية ملزمة تتمتع بها المبادئ التوجيهية الطوعية، بما في ذلك مبادئ لجنة الأمن الغذائي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية هي والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. فعدم الالتزام بهذه المبادئ لا يترتب أي عواقب قانونية سلبية على المستثمرين.

٦٨- وتدعم بعض البلدان الجهود الجارية الرامية إلى تحويل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى معاهدة دولية ملزمة تقرّر المسؤولية القانونية للشركات

(٥٩) الاختصاصات الرئيسية هنا هي مبادئ ماسترخت بشأن التزامات الدول خارج حدودها الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الكبيرة، ولكنها مسألة لا تزال مثيرة للجدل^(٦٠). ولا يشمل مشروع المعاهدة التزامات مباشرة بحقوق الإنسان من جانب الشركات، ولا يشمل المسؤولية الجنائية للشركات بموجب القانون الدولي. وبدلاً من ذلك، فإنه لا يغطي سوى الالتزامات الدولية للدول التي حددت سابقاً في التعليق العام رقم ١٢ (١٩٩٩) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الغذاء الكافي.

٦٩- وأدى أيضاً ظهور الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعزيز عدم التماثل في القوة، وإلى تفاقم أوجه التضارب بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، كما أثر بشكل لا موجب له على صنع القرارات والسياسات في نظام الأغذية العالمي. وكما أوضحت المقررة الخاصة من ناحيتها، فإن هذه الشراكات أقل احتمالاً في أن تُحدث تحوُّلاً في الممارسات الشرائكية خارج الحدود الإقليمية إذا لم تكن توجد آليات للرصد وإذا دخلت الشركات في شراكات ترمي بصورة رئيسية إلى إعادة تأكيد مصالحها الاقتصادية الأساسية (الوثيقة A/74/164، الفقرة ٦٩).

دال- تمويل مؤسسات حقوق الإنسان، وإزالة جدران العزلة التي تفصل بين المنظمات الدولية

٧٠- في السنوات الأخيرة، تعرضت حقوق الإنسان للهجوم بسبب النزعات الناشئة المتمثلة في القومية والشعبوية والرأسمالية العالمية المفترسة. ومما يُؤسف له أن القوى العالمية تتراجع في التزامها التاريخي بحقوق الإنسان، وبناء عليه تعاني مؤسسات الأمم المتحدة من نقص مالي شديد، ولا سيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الإقليمية مثل منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ويلزم حلاً معالجة هذا النقص المالي.

٧١- ولا يوجد نقص في المنظمات الدولية الملتزمة في ولاياتها بتعزيز إيجاد عالم خالٍ تماماً من الجوع وسوء التغذية، مثل الفاو، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وبطبيعة الحال المفوضية السامية لحقوق الإنسان. بيد أنه يوجد عموماً انفصال وعدم تنسيق بينها.

٧٢- وقد أدت أوجه التشرد المؤسسي وجدران العزلة القائمة داخل المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها وآليات حقوق الإنسان التي تتخذ من جنيف مقراً لها والقائمة أيضاً بين المجموعتين، إلى زيادة إضعاف الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جداول أعمال السياسات الغذائية (الوثيقة A/74/164، الفقرة ٥٢)^(٦١). ومما له أهمية حيوية لتعزيز الحق في الغذاء تعزيزاً فعالاً الاضطلاع بأعمال أكثر تماسكاً وتنسيقاً بين نيويورك وروما وجنيف تستند إلى النتائج التي يتوصل إليها مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل. ولا يمكن لهذه المنظمات أن تعالج على نحو وافي الحق في الغذاء

(٦٠) انظر، على سبيل المثال، قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٦.

(٦١) انظر أيضاً: Carolin Anthes, *Institutional Roadblocks to Human Rights Mainstreaming in the FAO*.
A Tale of Silo Culture in the United Nations System (Wiesbaden, Germany, Springer, 2020).

بمعزل بعضها عن بعض، وهذا لا يتعارض مع توافق الآراء السائد في منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل إنه يقلل أيضاً من التأثير التنظيمي للمنظمات المذكورة. ويمكن لهذه المنظمات المؤثرة الغنية بالخبراء أن تعالج على نحو أفضل الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وعواقبه إذا اعتمدت نهجاً قائماً على حقوق الإنسان بشأن تقييم مسألة انعدام الأمن الغذائي، على أن تأخذ في الحسبان أشكال التمييز وأوجه انعدام المساواة ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي والجنساني^(٦٢). وسيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة اتساق السياسات في جميع مؤسسات الأمم المتحدة.

هاء- اعتماد الإصلاح الاقتصادي من أجل التصدي للفقر وانعدام المساواة لدى السكان المهمشين

٧٣- لا يزال الفقر وانعدام المساواة وانعدام الإنصاف في توزيع الأغذية والموارد الإنتاجية تشكل، كما جرى تناول ذلك في التقارير المواضيعية السابقة، عائقاً كبيراً أمام الحق في الغذاء، وخاصة بالنسبة إلى السكان الذين واجهوا ويواجهون تمييزاً تاريخياً وواسع النطاق. ونتيجة لانعدام المساواة، فإن هدف تحقيق القضاء التام على الجوع يمتد إلى ما هو أبعد من النهج الموجهة نحو الإنتاج، وهو النموذج الذي يركز عليه الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تستثمر الدول في آليات الحماية الاجتماعية والسياسات الشاملة للجميع بدلاً من الاعتماد المفرط على الحلول الموجهة نحو جانب العرض والتي اكتسبت الدعم والتأثير في أعقاب أزمات أسعار المواد الغذائية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١.

٧٤- وبدلاً من الاعتماد حصرياً على المعونة الغذائية التي تروج لها مجموعة البلدان الثمانية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل معالجة انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي، ينبغي أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الهيكلية الأعمق للفقر في الجنوب العالمي. وهذا يشمل كلاً من: أوجه انعدام المساواة في القواعد التي تنظم التجارة الدولية، والإصلاحات الاقتصادية غير الحكيمة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، والمضاربة المالية في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وسياسات الوقود الأحفوري، وهيمنة الشركات عبر الوطنية في الأسواق العالمية للأغذية، وفرض عقوبات اقتصادية^(٦٣).

٧٥- ويتطلب إعمال الحق في الغذاء من الدول تحويل الوعد بـ "عدم ترك أحد وراء الركب" إلى سياسات ملموسة تتماشى مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وإظهار الإرادة السياسية والالتزام المالي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وإعطاء الأولوية للحلول الرامية إلى التصدي للأسباب العالمية الدافعة إلى الجوع وسوء التغذية بطرق تتصدى للسياسات ذات النزعة القومية.

واو- تمكين النساء والبنات وتعزيز التنوع الجنساني

٧٦- تولي المنظمات الدولية قدراً أكبر من الاهتمام للتمييز بين الجنسين، ومع ذلك لا تزال النساء والبنات يواجهن تمييزاً غير متناسب في شكل سياسات اجتماعية واقتصادية تراجعية.

(٦٢) انظر: Global Network for the Right to Food and Nutrition, "People's monitoring for the right to food and nutrition: political manifesto" (2017).

(٦٣) انظر: Carmen Gonzales, "International economic law and the right to food" in *Rethinking Food Systems*, Nadia C.S. Lambek and others, eds. (Springer, 2014).

وتعاني النساء والبنات الملونات والمهاجرات واللاجئات ونساء السكان الأصليين والنساء غير المنتميات إلى الطبقة الوسطى من ضعف متزايد، بينما يجري استخدام خطاب "التمكين الجنساني" الذي تروج له الدول وكثير من الجهات الفاعلة الشركاتية للتستر على الممارسات الاستغلالية ونزع ملكية الموارد المشاع^(٦٤). وتشكل النساء ما يقرب من نصف القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية، ومع ذلك فإنهن يمتلكن أقل من ١٣ في المائة من الأراضي الزراعية. ودورهن أساسي في تأمين الغذاء للآخرين ولكن أمنهن الغذائي هن أنفسهن محفوف بالمخاطر.

٧٧- وقد سلّط المنتدى المعني بتمكين المرأة التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي الضوء على وجود ثغرات كبيرة في تنفيذ السياسات: ففي ١٥٥ بلداً، لا يزال يوجد قانون واحد على الأقل ضمن القوانين السارية يحد من الفرص الاقتصادية للمرأة. أما الجهود التي تؤكّد على المساواة بين الجنسين، مثل صندوق المساعدة الزراعية التابع بشكل مشترك لمجموعة العشرين والبنك الدولي معاً ومبادرة "إطعام المستقبل"، فلن يكون لها سوى تأثير محدود لأنها تركز على المزارعين "المستعدين للسوق"، الذين عادة ما يكونون ذكوراً^(٦٥). ومن شأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الغذائية والزراعية أن يساعد على ضمان حصول النساء والبنات على الحق في التعليم، وأن يتوقف وقوعهن ضحايا للزواج المبكر والزواج القسري، وألا يتعرضن للعنف، وأن يتمتعن بخلاف ذلك بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان.

زاي- تشجيع الشباب في مجال الزراعة

٧٨- يشهد متوسط عمر المزارعين في جميع أنحاء العالم ارتفاعاً بمعدل يثير القلق، ما يهدد مستقبل الزراعة الأسرية. وكثيراً ما يكون الأطفال العاملون في الزراعة ضحايا لعمل الأطفال، بينما يتخلى الشباب المسموح لهم قانوناً بالعمل في هذا القطاع عن الزراعة والحراجه وصيد الأسماك بسبب ضعف إمكانية الوصول إلى المعلومات والافتقار إلى الخدمات الأساسية (التعليم والرعاية الصحية والنقل والاتصالات) والأسواق، وكذلك تصور أن الزراعة غير مربحة وغير مستقرة^(٦٦). ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي قيام الدول بتقديم الخدمات الأساسية، وتحسين المعرفة والمهارات التقنية، وتحفيز وصول الشباب إلى الأراضي والائتمان والموارد الإنتاجية الأخرى. وينبغي أيضاً أن تعتمد الدول آليات وسياسات تحوّل العمل الزراعي إلى عمل لائق يتمتع بحماية اجتماعية قوية.

٧٩- وتبرز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على نحو متزايد لتلبية احتياجات تنظيم المشاريع وهي تدعو إلى الأخذ بسياسات ابتكار أقوى ستعود بالفائدة على فئة الشباب. ففي عام ٢٠١٧، على سبيل المثال، أعلنت مجموعة العشرين عن مبادراتها لتوظيف الشباب الريفي والرامية إلى تدريب ٥ ملايين شاب وتوفير فرص عمل لمليون شخص آخر بحلول عام ٢٠٢٠. كما شجعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على اتباع أربعة مسارات رئيسية لإيجاد فرص عمل للشباب الريفيين، هي: العمل بدوام كامل في المزارع العائلية؛ والعمل بدوام جزئي في المزارع

(٦٤) انظر: Global Network for the Right to Food and Nutrition, "State of the right to food and nutrition report 2019".

(٦٥) انظر: Hélène Botreau and Marc J. Cohen, "Gender inequalities and food insecurity", (Oxfam, July 2019).

(٦٦) انظر: FAO, *The Future of Food and Agriculture: Trends and Challenges*, p. 100.

بالاقتران مع العمل في مشاريع أُسرية خارج المزرعة؛ والعمل الزراعي بأجر؛ والعمل بدوام كامل في المشاريع الأُسرية خارج المزارع^(٦٧). وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت لجنة الأمن الغذائي العالمي مسار عمل بشأن عمالة الشباب والتحوّل الريفي والتّهج الإقليمية كجزء من برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. بيد أنه ينبغي تقييم جميع هذه المبادرات الجديدة تقييماً نقدياً ورصدها بعناية لتجنب خلق مزيد من أوجه انعدام المساواة فيما بين الشباب غير المحظوظين.

حاء- الاستثمار على نحو مسؤول في التكنولوجيا، وتنظيم الابتكار

٨٠- جرت الإشادة بالتكنولوجيات الابتكارية كحل محتمل لانعدام الأمن الغذائي، ما يزيل أوجه انعدام المساواة والحواجر التي تعترض الغذاء. وبالنظر إلى وجود حاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية بنسبة تُقدَّر بنحو ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، فقد توفّر التكنولوجيا الأحيائية مجموعة أدوات بالغة الأهمية للحلول ذات التكنولوجيا المنخفضة (مثل المبيدات الأحيائية للآفات، والأسمدة الأحيائية) وكذلك للحلول ذات التكنولوجيا العالية (مثل تلك التي تنطوي على الجينومات المتقدمة). بيد أنه بالاستفادة من دروس "الثورة الخضراء"، يؤدّي التركيز المفرط على زيادة الإنتاج إلى تشجيع الاعتماد على التكنولوجيا على نحو يُسبب أضراراً بيئية كبيرة ويُفاقم من التفاوتات الاجتماعية. وفي الوقت الحالي، يمكن أن تؤدّي الرقمنة المتزايدة وإزالة الطابع المادي للزراعة إلى نزاع ملكية المعارف وأعمال العمال وعمليات الإنتاج المحلية، بما يترتب عليه من تركيز القوة في أيدي عمليات مشاريع الأعمال الزراعية الكبيرة للشركات، مع إزالة أسباب قوة المنتجين والمستهلكين المحليين^(٦٨).

٨١- والتكنولوجيات الأحيائية، التي طورها القطاع الخاص وامتلكها في معظمها، هي تكنولوجيات محمية بموجب براءات اختراع وحقوق الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، فبسبب احتكار القلّة الذي تمارسه الشركات، تسيطر أربع شركات كيماويات زراعية متعددة الجنسيات على ٦٠ في المائة من مبيعات البذور العالمية. وبدلاً من احترام براءات الاختراع باعتبارها تنتمي إلى المشاعمة المشتركة، فإن هذه البراءات تقيد حرية المزارعين في الحفاظ على البذور وتبادلها وتدخل في حقوق المربين في استخدام البذور لأغراض البحوث.

٨٢- كما أن نشاط الأعمال التجارية الزراعية الذي تمارسه الشركات قد زاد من الاستثمار في البدائل التي تتيحها التكنولوجيا الأحيائية واللحوم النباتية، ما يُبرهن على وجود سوق مربحة في الأغذية لا تسهم في تغير المناخ أو في تدمير البيئة. بيد أن هذه التكنولوجيات كثيراً ما تكون استيعادية، لأنها ليست في متناول كثير من سكان العالم. وينبغي تطوير ابتكارات "مستقبل الغذاء" لكي تتاح لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة فرصة متساوية لاستخدامها والإفادة منها.

٨٣- وينبغي أن تضع الدول أطراً قانونية مناسبة مبنية على "المبدأ التحوّطي" لتنظيم هذه الابتكارات. والقصد من هذا المبدأ هو المساعدة على الحد من عواقب الابتكارات التي يمكن أن

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٩٦.

(٦٨) انظر: Global Network for the Right to Food and Nutrition, "Right to food and nutrition watch. When food becomes immaterial: confronting the digital age" (2018), p. 11.

تكون ضارة بشكل غير مقصود وآثارها الجانبية المحتملة، ولكن العديد من البلدان لا تعترف بهذا المبدأ الرئيسي من مبادئ القانون الدولي، ناهيك عن أن تطبقه. ومن الضروري إيجاد أدوات لتعزيز استدامة وإنتاجية النظم الغذائية، ولكن ليس إلى الحد الذي يجعل هذه الأدوات تنتهك أو تعرقل إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية وإعمال حقوق الإنسان.

طاء- الاستثمار في الإيكولوجيا الزراعية والمعارف التقليدية

٨٤- ينبغي تنويع الاستثمار والتوفيق بينه وبين منهجيات أكثر اتساقاً بالمسؤولية والاستدامة بشأن النظم الغذائية، مثل الإيكولوجيا الزراعية، فضلاً عن المعارف التقليدية. وهذا يتطلب تحولاً مدروساً بصورة جيدة بعيداً عن الزراعة الصناعية، التي تشكل المحرك الرئيسي لحالة الطوارئ المناخية، إلى جانب تعزيز الممارسات التحويلية والمرنة والمستدامة. وتتجسّد الإيكولوجيا الزراعية استخدام المواد الكيميائية الأحيائية ومبيدات الآفات الخطيرة؛ وهي تدعم حركة الغذاء المحلي؛ وتحمي المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم النساء، ومصايد الأسماك الصغيرة؛ وتحترم حقوق الإنسان؛ وتعزز الديمقراطية الغذائية والمعارف والثقافة التقليدية؛ وتحافظ على الاستدامة البيئية؛ وتساعد على تسهيل اتباع نظام غذائي صحي (انظر الوثيقة A/70/287).

باء- حماية السلامة العلمية

٨٥- يوجد حق أقل شهرة، ولكن لا نزاع فيه، من حقوق الإنسان يتمثل في التمتع بفوائد التقدم العلمي. وهذا الحق ليس جوهرياً في حد ذاته فحسب، بل هو بالغ الأهمية للتمتع بحقوق الإنسان في الحياة والصحة والغذاء الكافي والبيئة. وإدراكاً للدور الحيوي للعلم في نظمنا الغذائية، جهرت المقررة الخاصة برأيها بشأن هجمات خبيثة غامضة شُنت على السلامة العلمية^(٦٩). وإن الاكتشافات العلمية المتعلقة بالتهديدات التي يطرحها تغير المناخ ومبيدات الآفات واستهلاك السكر على الصحة البشرية والبيئية كثيراً ما تقع ضحية لهذا التراشق. وينبغي ألا تسمح الدول للوكالات الحكومية ومعاهد البحوث بأن يعترّيها الفساد بسبب المصالح الشركاتية القصيرة النظر. ويجب أيضاً على المواطنين العالميين أن ينتقدوا أولئك الذين يهددون بإسكات أصوات العلماء والأكاديميين والباحثين، وأن يدينوا أي تهديد بالعنف ضد إخوانهم المواطنين. ويتطلب إعمال الحق في الغذاء الرافض الجماعي للادعاءات الكاذبة والإيمان بحقيقة العلم الراسخ الأقدام. ومن المهم الاعتراف بأن الدول مسؤولة عن حماية السلامة العلمية.

كاف- تعزيز دور المجتمع المدني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من العنف

٨٦- لقد دخلنا حقبة جديدة في مجال حقوق الإنسان، حقبة تهيمن عليها النظم الحكومية الشعبوية التي تنفث خطاب الكراهية وتُعَلّي شأن النزعة القومية والاستبداد وكره الأجانب على الحرية والتحرر. وفي هذه البيئة، أصبح النضال من أجل حقوق الإنسان أمراً مخفوفاً بالمخاطر. ففي السنوات الأخيرة، ازدادت بدرجة كبيرة الفظائع العنيفة المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك أولئك الذين يناضلون من أجل الحقوق المتعلقة بالأرض والحفاظ على

(٦٩) انظر: Hilal Elver and Melissa Shapiro, "Scientific integrity: the next battleground for human rights", The Hill (29 March 2019).

البيئة. وقد تحققت الأمم المتحدة من ٤٣١ حالة قتل مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين ونقابيين في ٤١ بلداً في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨ (انظر الوثيقة E/2019/68). ولا يمكن للمجتمع المدني أن يسمح بالإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ولا يمكن أن ينأى بنفسه عن ساحة النضال من أجل الحقوق خشية الانتقام (انظر الوثيقة A/74/159). وبدلاً من ذلك، يجب على المجتمع المدني أن يغتنم كل فرصة متاحة لضمان وفاء الدول بالتزاماتها بالنهوض بحقوق الإنسان والمحاسبة الدول عندما تتقاعس عن التصرف.

٨٧- وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لا تزال تُطرح جانباً في كثير من الأحيان باعتبارها أقل أهمية من الحقوق الأخرى. وفي الواقع، فبينما كان من دواعي سرور المقررة الخاصة أن تعمل مع العديد من منظمات المجتمع المدني، فإنها رأت أنه يلزم القيام بتعبئة أكبر للمجتمع المدني لصالح الحق في الغذاء. كما أثار المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان شواغل في مجلس حقوق الإنسان إزاء الافتقار إلى منظمات مجتمع مدني مكرسة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة A/HRC/32/31).

لام- تعزيز المواطنة الغذائية في حقبة التحضر

٨٨- بينما تتحمل الدول الالتزام الرئيسي بإعمال الحق في الغذاء، فإن الغذاء هو بطبيعته محلي وفردى، وكذلك مجتمعي. ويؤدي سكان الريف دوراً بالغ الأهمية في إعمال الحق في الغذاء، ولكن المدن هي أيضاً محركات رئيسية للتحوّل الاجتماعي - الاقتصادي ومركز الدائرة في أسواق الأغذية. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن يعيش ٦٨ في المائة من سكان العالم في مدن^(٧٠). ويأتي تغير التركيبة الديمغرافية هو والتحضر بتحديات وفرص جديدة بالنسبة إلى السياسات الغذائية العالمية. ويتعين على المستهلكين أن يتبنوا بعناية اختيارات غذائية تحترم حقوق الإنسان للعمال وتحمي الأجيال القادمة وتعزز استدامة الكوكب، بدلاً من أن يصبحوا منفصلين عن النظم الغذائية (انظر الوثيقة A/73/164 والوثيقة A/HRC/40/56). وتذهب هذه المسؤولية الشاملة إلى أبعد من دور "المستهلكين"، ويمكن وصفها على أنسب نحو بأنها التصرف "كمواطنين غذائيين". ويطالب بالفعل المواطنون الغذائيون في جميع أنحاء العالم بنظام غذائي متكامل جديد بين المدن والمجتمعات الريفية يقوم على أساس الديمقراطية والمشاركة والمبادئ الإيكولوجية. وينمو هذا الاتجاه الإيجابي بسرعة حالياً.

٨٩- وقد يتخذ تبني "المواطنة الغذائية" أشكالاً كثيرة، بما في ذلك دعم زيادة التفاعل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والمشتريات الجماعية، والمشاركة في مجالس السياسات الغذائية^(٧١). وقد أخذت هذه الحركات المجتمعية في السيطرة على النظم الغذائية المحلية والإقليمية بهدف تعزيز التغيير من القاعدة إلى القمة. وعلى سبيل المثال، فإن مجلس تورونتو للسياسات

(٧٠) انظر: Department of Economic and Social Affairs, "World urbanization prospects 2018: highlights" (2019).

(٧١) انظر، على سبيل المثال: Europe Now, "Food citizenship? Collective food procurement in European cities" (September 2018).

الغذائية، الذي كان ظل قائماً منذ عام ١٩٩١، يعقد اجتماعاً لأعضاء قطاع الأغذية والزراعة والمجتمع المحلي من أجل إسداء المشورة إلى مدينة تورنتو بشأن مسائل السياسات الغذائية.

٩٠ - وتوفر مجالس السياسات الغذائية منصة للأفراد لتأكيد تفضيلاتهم من حيث النظام الغذائي عن طريق المشاركة المدنية. كما تقوم هذه المجالس بتثقيف الوافدين الجدد بشأن الخيارات الضميرية في سياق المواطنة الغذائية النشطة التي تمتد إلى أبعد من حدود الأحياء السكنية والمدن والدول والمناطق لتشمل العالم بأسره. وعلى سبيل المثال، نقلت مدينة ميلانو هذه المبادرة إلى المستوى العالمي عن طريق الأخذ بميثاق ميلانو للسياسة الغذائية الحضرية الذي وقّعت عليه أكثر من ١٠٠ مدينة في عام ٢٠١٥.

خامساً - خاتمة

٩١ - يشكّل القضاء على الجوع وسوء التغذية وإعمال حق مواطني العالم في الغذاء مهمة كبيرة، كما سلّمت المقرّرة الخاصة بذلك في تقريرها النهائي. وهو هدف يصعب تحقيقه بوجه خاص في ضوء الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والبيئية القائمة في النظام العالمي الحالي. بيد أن هذا الهدف، إذا جرى إظهار الإرادة السياسية وتحويل الطموحات إلى أفعال، لا يصبح هدفاً لا يمكن بلوغه. ويجب على الدول تنفيذ صكوك حقوق الإنسان، وضمان إشراك جميع الجهات الفاعلة، وليس فقط الجهات الفاعلة القوية، في عملية صنع القرار. ويجب أن يكون أولئك الذين يعانون بشكل غير متناسب من الجوع ممثلين في هذا المسعى وأن يُمنحوا الفرصة للدفاع عن حقوقهم. ويجب على العالم أن يتذكر أن حق الإنسان في الغذاء ليس حقاً لا يمكن إعماله، بل لم يجر تحقيقه. وتشكر المقرّرة الخاصة جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان على منحها هذا المنبر وهذه الفرصة لرفع صوت الجياع ومنعدي الأمن الغذائي في العالم.